الآثار المترتبة عند انضمام الجزائر إلى منظمة العالمية التجارة

في ظل تقلبات أسعار البترول

الدكتور:حاشي نوري
أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
جامعة الجلفة

الدكتور: يحياوي عبد الحفيظ
أستاذ محاضر،كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
جامعة الجلفة

الملخص:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح للمنظمات الاقتصادية الدولية دورا فاعلا على المشهد الاقتصادي الدولي ولعل أبرزها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، إضافة إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والتي تحولت فيما بعد إلى منظمة التجارة العالمية، وتدخل هاته المنظمات في إطار تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية وتوسيع الأسواق العالمية وبما يخدم مصالح دول العالم، وتهدف إلى زيادة معدل التبادل الدولي وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي والسعي نحو تحقيق التنمية الشاملة، ومن خلال هذه الورقة سنحاول إعطاء مفهوم عام وواضح لمنظمة التجارة العالمية وأهم أهدافها واتفاقياتها إضافة إلى إبراز أهم الجولات التي قامت بها الجزائر للسعي للإنضمام إليها، كما سنقدم أهم الآثار والانعكاسات الايجابية والسلبية التي يرى الباحثون في هذا المجال أنها ستترتب في حالة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.

Resume :

Le monde connait ces dernières années des évolutions commerciales internationales spectaculaires comme 'Organisation mondiale du commerce (OMC) et ses commandes , (OMC) est une organisation internationale qui s'occupe des règles régissant le commerce international entre les pays. L'Algérie reste l'un des derniers pays au monde à ne pas adhérer à l'OMC et engagée dans le processus d'intégration au système commercial multilatéral depuis juin 1987. A ce jour, l'Algérie a mené 14 rounds de négociations multilatérales durant lesquels elle a traité1.900 questions liées essentiellement à son système économique, et a travers de cet article nous allons présenter et déterminer les effets et les conséquences négatifs et positives pour l adhésion de l Algérie a 'Organisation mondiale du commerce.

تمهيد:

في عام 1944 انعقاد مؤتمر"بريتون وودز" في الولايات المتحدة الأمريكية باجتماع 44 دولة اتفقت على إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وهذا من أجل خلق مناخ ملائم للنمو الاقتصادي المستمر وإدارة السياسات النقدية والمالية العالمية.

الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT:

في عام 1947 وفي جنيف تم إجراء مفاوضات من أجـــل تخفيض التعريفـــات الجمركية وتخفيف القيود الكمية على الواردات التي تعترض حركات السلع والخدمات عبر الحدود الدولية، حيث أسفرت المناقشات التي تمت في جنيف عن إبرام الاتفاق في 30 أكتوبر 1947 حيث يعتبر هذا الاتفاق عملا جماعيا واسع النطاق يترتب عليه إيجاد أسواق للتجارة متعددة الأطراف وقد أصبح ساري المفعول في 1 جانفي 1948 ووقعت عليها في ذلك الوقت 23 دولة.

أهم أهداف الجات:

* العمل على رفع مستويات المعيشة في الدول المتعاقدة والسعي نحو تحقيق مستويات التوظف الكامل بها.
* الارتفاع بمستويات الدخل القومي الحقيقي وتنشيط الطلب الفعال بالأطراف المتعاقدة.
* الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية، والتوسع في الإنتاج والمبادلات التجارية الدولية السلعية.
* تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية.
* ضمان زياد حجم التجارة الدولية، وإزالة القيود المحلية من خلال تخفيض القيود الكمية الجمركية.
* إنتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية.

أولا: تعريف المنظمة

تعرف منظمة التجارة العالمية على أنها "إطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقا للقواعد والأحكام المتفق عليها وهي تعتبر محكمة دولية يتم فيها تسوية الخلافات والمنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، حيث تشرف على تجارة السلع في العالم باستثناء البترول والمقدرة بنحو90 % من مجموع التجارة العالمية، ومنه يمكن اعتبار أن منظمة التجارة العالمية هي الأساس القانوني والمؤسساتي لمنظومة التجارة متعددة الأطراف[1] حيث توفر الالتزامات التعاقدية الرئيسية التي تحدد كيفية صياغة وتطبيق الحكومات للوائح وتشريعات التجارة الداخلية، كما تمثل المنظومة التي ينطلق منها تطور العلاقات التجارية بين الدول من خلال الحوار الجماعي والمفاوضات والتحكيم، فالمنظمة تكون الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها في المسائل المتعلقة بالاتفاقيات الناتجة عن مفاوضات جولة لأوروجواي وبالنصوص القانونية المتصلة بها[2]، فتحقيق حرية التجارة الدولية لا يمكن بلوغه إلا بإنشاء هذه المنظمة التي تمثل شكلا من أشكال التعاون الدولي في إطار تحقيق الأهداف السياسية والتجارية لكل دولة.

ثانيا: ظروف إنشاء منظمة التجارة العالمية

في إطار جولات **الجات** والتي كان آخرها بمراكش، تم بتاريخ 15 أفريل 1994 إنشاء منظمة التجارة العالمية لتشرف هذه المنظمة على نظام جديد للتجارة الدولية وهو يختلف كثيرا في عدة جوانب عن النظام التجاري الدولي الذي أشرفت عليه **الجات** لفترة قاربت 47 عاما، وبالنسبة للوضع القانوني لمنظمة التجارة العالمية فهي مؤسسة دولية مستقلة إداريا وماليا بنفس مستوى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وخارج إطار منظمة الأمم المتحدة، وبعد مصادقة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وعدد كبير من الدول المتقدمة والنامية وعددها وفي ذلك الوقت 117 دولة وبتاريخ 1جانفي1995 انطلقت أعمال المنظمة.

ثالثا: هيكل المنظمة

إن هيكل المنظمة العالمية للتجارة يتألف من المستويات الإدارية التالية[3]:

* المؤتمر الوزاري المتألف من ممثلي جميع دول الأعضاء، حيث ينعقد مرة على الأقل كل سنتين وهو المصدر الرئيسي لاتخاذ القرارات.
* المجلس العام للدول الأعضاء، ويضع هذا المجلس قواعد الإجراءات الخاصة به والخاصة باللجان التابعة للمجالس التالية.
* مجلس خاص لتجارة السلع.
* مجلس خاص لتجارة الخدمات.
* مجلس خاص لحماية حقوق الملكية الفكرية.
* لجنة التجارة والتنمية التي تشرف على تطبيق النصوص المتعلقة بالمعاملة التفضيلية للدول النامية.
* لجنة ميزان المدفوعات المكلفة بمراقبة الإجراءات التي تحد من عدم تبيق الدول الأعضاء لمبادئ **الجات** بسبب العجز في موازين مدفوعاتها.
* جهاز مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.
* جهاز معالجة الخلافات التجارية بين دول الأعضاء.

ويمكن تلخيص ما سبق في المخطط التالي:

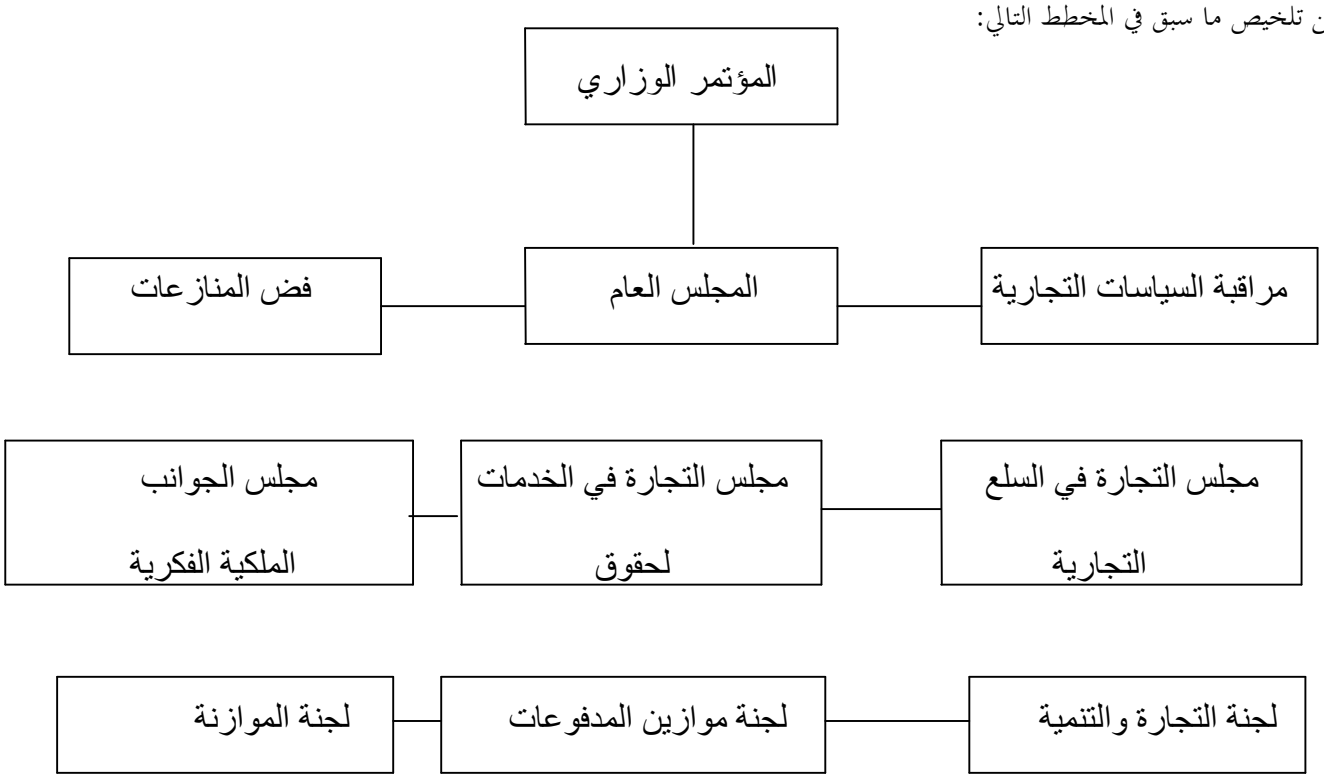

رابعا: اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

إن أهم الاتفاقيات التي أجريت مع منظمة التجارة العالمية تتمثل فيمايلي:

1-إتفاق العوائق الفنية على التجارة:

يشمل هذا الإتفاق في إطار منظمة التجارة العالمية أهداف ومبادئ الإتفاق والتكاليف التي يتحملها المنتج بسبب القواعد الفنية في الدول المختلفة، حيث يتم في إطار هذا الإتفاق وضع المعايير والمواصفات الفنية التي يتوجب توفرها في المنتجات والسلع المتداولة في السوق الدولية، حيث تبرز أهمية استخدام المعايير الدولية وأنظمة تقييم المطابقة من أجل تحسين كفاءة وجودة الإنتاج وتسهيل التجارة الدولية، ولكل عضو من أعضاء المنظمة الحق في إستخدام المعايير واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان جودة صادراتها، ويضمن في إطار هذا الاتفاق أيضا حماية صحة وسلامة الإنسان والحيوان وحماية البيئة، كإلزامية صانعي السيارات تركيب أحزمة الأمان من أجل التقليل من حجم الإصابات الناجمة عن حوادث السيارات.

2- إتفاق قواعد المنشأ:

تعتبر إتفاقية المنشأ من أولى الإتفاقيات الناجمة عن جولة الأوروجواي والتي تحدد المنشأ الوطني للسلع في إطار التجارة الدولية ويتضمن هذا الإتفاق مجموعة الأحكام والقوانين التي تطبقها الدولة مكن أجل تحديد منشأ السلع ويعتبر هذا الإتفاق مهما خاصة بالنسبة للاقتصاديات التي تتميز بتعدد مراحل الإنتاج والشركات والدول التي تشترك في إنتاج السلع، ويهدف هذا الإتفاق إلى التأكد من عدم استخدام قواعد المنشأ كعائق أو أداة حمائية تحول دون إنسياب التجارة الدولية حيث توضع مجموعة من القواعد الخاصة بالمنشأ تتماشى وأغراض الدول الأعضاء وتساهم في تدفق التجارة الدولية، حيث يلتزم جميع الأعضاء في إطار إتفاقية المنشأ بمايلي:

- يكون البلد الذي يحدد على أنه منشأ سلعة معينة هو البلد الذي تم فيه الحصول على السلعة بأكملها (تامة الصنع).
- إذا كان هناك أكثر من بلد معني بإنتاج السلعة يكون بلد المنشأ هو البلد الذي تم فيه آخر عملية تحول جوهري.

3- إتفاقية التدابير الخاصة بحماية الصحة والصحة النباتية:

يتضمن هذا الإتفاق مجموعة الإجراءات الخاصة بحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات من الأخطار الناجمة عن إستخدام المواد المضافة والملوثات والسموم التي تسبب الأمراض والتي تستخدم في الصناعات الغذائية.

ويحاول في إطار هذه الإتفاقية التغلب على ما تفرضه حماية الصحة والصحة النباتية من عوائق ضد إنسياب التجارة الدولية، حيث يتم تشجيع الدول على التنسيق فيما بينها لوضع قوانين وإجراءات موحدة لحماية الصحة والصحة النباتية داخل حدودها وهذا في ظل المعايير والإرشادات الدولية.

4- إتفاقية مكافحة الإغراق:

إن من الأهداف الأساسية لمنظمة التجارة العالمية هو إزالة العوائق الجمركية بين الدول و تسهيل تدفق التجارة العالمية، إلا أن هناك بعض الإستثناءات فيما يتعلق بحماية المنتجات الوطنية للدول الأعضاء حيث يسمح في إطار هذه الإتفاقية بتطبيق الإجراءات اللازمة لمواجهة الإغراق الذي يتمثل في تسويق سلع بأسعار تكون أقل من تلك الموجودة في السوق المحلية، ومن أجل ذلك يسمح للحكومات بفرض رسومات أعلى على الواردات من أجل الوصول بسعر التصدير للسعر المحلي للسلعة، حيث تتضمن هذه إتفاقية مكافحة الإغراق مجموعة المعايير لتحديد وجود الإغراق والضرر الناتج عنه والأدلة اللازمة والإخطارات التي على دول الأعضاء تقديمها وكذلك

مدة فرض رسوم الإغراق.

5- إتفاقية جوانب التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية[4]:

لقد تم الإتفاق في مجال حقوق الملكية الفكرية في جولة الأروجواي حيث وضعت مجموعة من القواعد الدولية وهذا لحماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة في مجال التجارة الدولية وأصبحت من إتفاقيات منظمة التجارة العالمية وشملت هذه الإتفاقية المعايير الخاصة بتوفير حماية حقوق الملكية الفكرية ونطاقها وإستخدامها وشملت هذه الإتفاقية أنواع الملكية الفكرية:

- حقوق المؤلف والحقوق المرتبطة بها.
- براءات الإختراع.
- العلامات التجارية.
- النماذج الصناعية وتشمل الإبتكارات الجديدة التي تتعلق بالمظهر الخارجي والكلي للمنتج الصناعي.
- الدوائر المتكاملة.
- المؤشرات الجغرافية التي تدل على منشأ السلع.
- المعلومات غير المفصح عنها بما فيها من أسرار تجارية.

خامسا: الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية

لقد إرتكز النظام التجاري الدولي الجديد والذي أصبحت منظمة التجارة العالمية إطارا له على مبدأ تحرير التجارة العالمية من القيود الكمية والرسوم الجمركية، حيث تختلف استفادة الدول من هذا النظام حسب درجة تقدمها الإقتصادي وإمكانياتها المالية والتكنولوجية ويلاحظ من خلال الدراسات النظرية والتطبيقية أنه كلما زادت هذه الإمكانيات كلما زادت المكاسب من التجارة والعكس صحيح، ومنه يمكن القول أن هذا النظام قام على أسس المنافسة الحادة في جميع المجالات والميادين و لم يقم على أساس الاهتمام بالمشاكل الإقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها بعض الدول النامية والدول أقل نموا، حيث تسيطر الدول المتقدمـــة صنـــاعيا على الاقتصاد العالمي، وإذا نظرنا إلى العالم العربي وهو متكون من بلدان نامية نرى أن مكاسبه من التجارة العالمية ضعيفة مقارنة بالدول الصناعية الكبرى وتتباين هذه المكاسب بين دولة عربية وأخرى حسب الاختلاف في الإماكنيات المالية والتقدم الاقتصادي، وانضمت 11 دولة عربية إلى منظمة التجارة العالمية كما بقيت الدول الأخرى في المفاوضات على أن تنضم مستقبلا، وبناءا على المعطيات الإحصائية الممثلة لواقع التجارة العالمية وحجم التجارة الخارجية العربية، تبين خلال الفترة 1980-1999 أن حجم التجارة العالمية قد تضاعف مرتين بينما تراجع حجم التجارة العربية، لقد كانت في بداية الفترة تجارة الدول العربية تشكل 85% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول ثم تراجعت لتصل إلى 43% ومن هنا يمكن القول أن الأهمية الإقتصادية التي يحتلها قطاع التجارة الخارجية في هذه الدول بدأت في التراجع وهذا عكس ما حدث في الدول الصناعية الكبرى حيث أصبح قطاع التجارة الخارجية قطاعا حيويا وعاملا مهما حيث حقق معدلات نموا اقتصادية عالية في هذه الدول، وخلال هذه الفترة أيضا إرتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ليصل إلى نسبة 52% بينما انخفضت التجارة الخارجية بنسبة 24 % ويفسر هذا الأمر على عدم قدرة زيادة الإنتاج على تحسين المبادلات الخارجية في حين حدث العكس تماما في الدول الصناعية الكبرى وأصبحت زيادة التجارة العالمية تفوق نسبة زيادة الإنتاج العالمي حيث يرى الملاحظون أن تراجع إيرادات النفط كانت وراء هذه النتيجة إضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في تباطؤ الأهمية التجارية العربية كالمشاكل الإدارية والظروف السياسية والعسكرية، ومن جهة أخرى ومن نتائج دراسة منظمة التجارة العالمية خاصة فيما يتعلق بالدول العربية يمكن ذكرها في النقاط التالية[5]:

* إن الانضمام للمنظمة يتيح مزايا وتسهيلات لا يمكن الحصول عليها من دون ذلك، والاتفاقية تستثني التكتلات الإقتصادية كالإتحاد الجمركي أو منطقة التجارة الحرة أو السوق المشتركة أو تمنح خلالها ميزات للدول الأعضاء دون غيرها في مجال تجارة السلع والخدمات ولتعظيم الفائدة للدول العربية فإنها مدعوة لإقامة مثل هذا التكتل الإقتصادي من خلال تفعيل القرارات العربية الصادرة لهذا الشأن وخاصة السوق العربية المشتركة وأن يستند العمل الاقتصادي العربي المشترك على أسس تحرير التجارة العربية البينية وفتح المجال للاستثمار في داخل الوطن العربي وإقامة المشاريع العربية المشتركة وذلك في ضل التضامن العربي وإرادة سياسية صادقة.

* الإستفادة من تجارب الدول العربية التي انضمت للاتفاقية في مجال التفاوض وذلك من خلال التعاون الثنائي والجماعي وعقد الندوات والدورات التدريبية اللازمة.

* تنسيق المواقف بين الدول العربية المنضمة للمنظمة وللدول العربية التي تتفاوض للانضمام إليها في المرحلة القادمة من المفاوضات.

* دعوة الدول العربية لتشجيع المبادرة الفردية وتحفيز القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتوسيع قاعدة الإنتاج والارتقاء بنوعيته وجودته وتقليل تكلفة الإنتاج وإشراك القطاع الخدمي في الدراسات المتعلقة بالآثار المتوقعة للمنظمة على الإنتاج وقطاع التصدير بصورة خاصة.

* دعم مشروعات البحث العلمي في مختلف المجالات في الدول العربية وهذا بهدف الإرتقاء بالمنتج العربي كما ونوعا.

* وضع برامج عربية مشتركة متوسطة وطويلة الأجل في قطاع الخدات يساهم فيها القطاعان العام والخاص وتركز على أهمية دور كل منهما في بناء قطاع إنتاج خدمات متطور ومتكامل مستفيدين من التعامل التفضيلي الذي توفره الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات.

سادسا: الانتقادات الموجهة لمنظمة التجارة العالمية[6]

أنتقدت منظمة التجارة العالمية بإعتبارها محركا للنمو الاقتصادي لكنه يعمل على حساب التنمية الاقتصادية وهذا عندما نأخذ بعين الإعتبار الفرق الكبير بين مفهوم التنمية الاقتصادية والنموالإقتصادي، كما أنتقدت المنظمة في مجال تحرير الاستثمار والسلع والخدمات وكذلك في مجال الملكية الفكرية ومن أهم الانتقادات نذكر مايلي:

1- الاهتمام بالمصالح التجارية على حساب التنمية:

تهتم المنظمة بمصالحها ولا تأخذ بعين الإعتبار تغيير الهيكل الاقتصادي للبلد وبالتالي لا تراعي لجوانب التنمية كما أنها تتعمد إلى عدم التمييز بين أثر تحرير التجارة الخارجية والإستثمارات الأجنبية في زيادة معدل النمو وفي تغيير هيكل الناتج الوطني، فقد يكون لتحرير التجارة الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي لكن لها الأثر السلبي فيما يتعلق بالتنمية، فحتى ولو تتحقق الزيادة في الناتج القومي نتيجة تحرير التجارة لكن قد تكون مؤقتة ولا تؤدي إلى تغيير الهيكل الإنتاجي، ويلاحظ دعوة المنظمة إلى تحرير التجارة من خلال رفع القيود الجمركية الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض معدل التصنيع حيث لا تقدر الصناعات الوليدة على منافسة صناعات الشركات متعددة الجنسيات.

2- المنظمة تدعو إلى التبادل الحر مهما كان الثمن:

إن تحرير السلع والخدمات في الإطار الذي تدعو إليه المنظمة تنتج عنه سلبيات مؤثرة على اقتصاديات الدول النامية ، فبالنسبة إلى تحرير السلع خاصة تلك التي تتمتع بها الدول النامية والتي تتميز بقدرة تنافسية عالية يلاحظ أن الدول المتقدمة غير متحمسة لتحريرها مقارنة بالسلع الأخرى التي لا تعتبر ذات أهمية بالنسبة للدول النامية، كما يلغى الدعم الذي كانت تمنحه الدول المتقدمة للسلع الزراعية وهو الأمر الذي يؤدي إلى عواقب وخيمة للدول التي تعتبر السلع الزراعية موردا هاما بالنسبة لإيرادها، كما تنخفض أيضا حصيلة الرسوم الجمركية خاصة بالنسبة للدول النامية التي تشكل الرسوم نسبة كبيرة من مجموع إيراداتها، وكما

ذكر سابقا فإن تحرير التجارة يعرض الصناعات الناشئة إلى المنافسة الشرسة من طرف صناعات الدول المتقدمة، أما بالنسبة لتحرير الخدمات فلا تأخذ منظمة التجارة العالمية بعين الإعتبار الفرق الشاسع بالنسبة لقطاع الخدمات بين مستواه في الدول المتقدمة والدول الفقيرة وارتباط هذا القطاع بالمصالح الإستراتيجية بالنسبة للدول النامية.

3- المنظمة تدعو إلى تحرير الإستثمار لصالح شركات الدول على حساب مصالح الدولة الوطنية:

تتخوف الدول النامية من الآثار الناجمة عن تحرير الإستثمارات وعولمة الأسواق المالية حيث تتعرض إلى مجموعة من المخاطر كالتي تنجم عن التقلبات الفجائية لرأس المال وكذلك المخاطر التي تعرض البنوك للأزمات ومخاطر التعرض لهجمات المضارب المدمرة ومخاطر أخرى كهروب الأموال الوطنية للخارج، ومن هنا تنتقد منظمة التجارة العالمية من خلو إتفاقية تحرير الإستثمار من منع الشركات الدولية من الاتفاق فيما بينها

لإقتسام الأسواق أو منعها من فرض أسعار إحتكارية أو حتى منعها من التلاعب بأسعار ما تستورده من فروعها في الخارج.

سابعا: الجزائر ومنظمة التجارة العالمية (الدوافع، الشروط وطريقة الإنضمام).

1- دوافع الانضمام:

بعد أزمة النفط التي عرفها العالم سنة 1986 والتي كانت وراء تراجع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية أرغمت الجزائر على التعامل مع هذه التطورات، وأصبحت أمام حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي والذي يتطلب بالطبع إصلاحات في هيكل الاقتصاد مع تغيير سياسات التجارة الخارجية واتجاهاتها للنحو الذي يفرضه الواقع الاقتصادي العالمي كالانفتاح وتحرير الاقتصاد، ولذا يرى بعض المفكرين الاقتصاديين والخبراء أن انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية هي مسألة حتمية وضرورة لابد منها طالما أن مسالة الاكتفاء الذاتي والعيش بمعزل عن العالم أصبحت من المستحيل، ولذا يرى الباحثين والمهتمين بموضوع وشؤون المنظمة أن حتمية الانضمام ترجع للعوامل التالية:

- سيطرة الدول الرأسمالية على الاقتصاد العالمي وانهيار المعسكر الشيوعي الذي كانت منتمية إليه بعض الدول النامية ومنها طبعا الجزائر.
- اتجاه معظم دول العالم إلى تحرير تجارتها الخارجية ورفع القيود الجمركية على حركة رؤوس الأموال.
- المعاملة التفضيلية التي استفادة منها بعض الدول النامية في ظل اتفاقية الجات والتي كانت وراء تحقيق التنمية الاقتصادية بها، وهو ما شجع الجزائر على الانضمام للمنظمة.
- ومن العوامل أيضا الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة والخبرات الفنية العالية في مختلف الميادين التي تتمتع بها الدول الصناعية الكبرى وهذا عند تواجدها بالسوق الجزائرية وهو ما يؤثر إيجابا على أداء الاقتصاد الجزائري.
- الاستفادة من تدفق الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال إلى داخل البلاد مما ينجم عنه من انتقال التكنولوجيا أيضا وزيادة مستوى التشغيل، وفي ظل الشراكة الدولية تنقص تكاليف الإنتاج خاصة في مجال التنقيب على الغاز والبترول والمناجم.
- إن توسيع مجال المنافسة للصناعات المحلية على المستوى الدولي وخلق منافذ للمنتوج الجزائري يتحقق في إطار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

2- شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

للحصول على العضوية الكاملة في المنظمة تلتزم الدولة بتطبيق تشريع اقتصادي يتطابق ويتماشى مع قوانين المنظمة خاصة في مجال تحرير التجارة وإتباع نظام اقتصاد السوق، كما يجب أن تقوم الدولة طالبة العضوية قبول نتائج جولة الأوروغواي وتقديم التزامات فيما يتعلق برفع الرسوم الجمركة على حركة السلع والخدمات، ولقبول عضوية الدولة يجب أن يصوت أغلبية ثلثي أعضاء المنظمة.

3- طريقة الإنضمام:

إذا أرادت أي دولة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لابد أن تتبع إحدى الطريقتين التاليتين أو مع بعضهما البعض:

- تتلقى الدول الراغبة في الانضمام مجموعة من الرسائل من لجنة متخصصة (غالبا ما تكون من الدول الصناعية الكبرى) تتضمن هذه الرسائل قائمة خاصة بالسلع والخدمات التي ستشهد تخفيضا في التعريفة الجمركية.

- تقدم الدولة الراغبة في الانضمام قائمة السلع والخدمات التي تعرف تخفيضا في الرسوم الجمركية وفي نفس الوقت تتلقى طلب تخفيضات في التعريفات الجمركية خاصة بقائمة معينة من السلع الخدمات.

ثامنا: أهم الجولات التي قامت بها الجزائر لمحاولتها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية

الجولة الأولى: 1996-1998

بعد أن أبدت الجزائر نيتها في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1986 وهذا بتقديم مذكرة الانضمام التي تضمنت معلومات شاملة ودقيقة حول مختلف جوانب الاقتصاد الجزائري والسياسة التجارية المنتهجة، تم في سنة 1996 انطلاق أولى جولات المفاوضات بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، حيث أسست لجنة دائمة برئاسة وزير الخارجية وتضم ممثلي الدوائر الوزارية، وتلقت الجزائر مجموعة أو العديد من الأسئلة من مجموعة الدول الأعضاء في المنظمة أغلبها تتعلق بأوجه النشاط الإقتصادي والتجاري وبعض الأسئلة حول الأنظمة الجبائية والجمركية ونشاطات البنوك والتأمينات وكذلك السياسات المنتهجة فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال وشروط تأسيس الشركات وفروع البنوك الأجنبية، إضافة كذلك إلى أسئلة تتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية، وبدأت النقاشات أولا بالمذكرة المقدمة لطلب الانضمام للمنظمة ثم تقديم الإجابات على الأسئلة المقدمة من طرف دول الأعضاء، وفي إطار هذه المفاوضات **بدأت الجزائر وعملت على تعديل سياستها** لتتماشى مع السياسات المنتهجة والتي تنادي بها المنظمة.

الجولة الثانية: 1999-2001

في سنة 1999 انطلقت مفاوضات الجولة الثانية وكانت النقاشات حول أداء مختلف القطاعات، حيث تم إنشاء مجلس التنسيق يشرف على عمل اللجان الخاصة بالقطاعات والمجلس الوطني، حيث استفاد الخبراء الجزائريون من دورات تكوينية حول سياسة التجارة للمنظمة العالمية للتجارة وهذا بمقر المنظمة، وبعدها قدمت الجزائر سنة 2001 مذكرة جديدة معدلة حيث تم إعادة صياغة ملف طلب العضوية وهذا بعد الانتقادات الموجهة من طرف خبراء المنظمة.

الجولة الثالثة: فيفري 2002

في شهر فيفري من سنة 2002 انطلقت مفاوضات الجولة الثالثة، حيث تطرق وزير الخارجية (عبد الحميد تمار) في اجتماعه أمام أعضاء المنظمة إلى توضيح بعض النقاط تتمحور أساسا حول مراحل الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والدور الذي تلعبه المؤسسة الاقتصادية في هذه المرحلة، كما ذكر أهم القطاعات التي عملت الحكومة على تحريرها مثل قطاع السياحة وقطاع الاتصال وقطاع الطاقة والمناجم، وتناول النقاش كذلك موضوع الشراكة مع الاتحاد الأوربي ومدى اهتمام الجزائر وقدرة اقتصادها في مجابهة الانفتاح الاقتصادي، وتم التطرق في هذه المفاوضات أيضا إلى موضوع الإصلاحات التي مست جانب القوانين المشرعة في مختلف المجالات، وهنا أكدت الجزائر فعلا رغبتها إلى الانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية أبدت الجزائر استعدادها لإتباع مبادئ المنظمة.

الجولة الرابعة: نوفمبر 2002

في جنيف وفي شهر نوفمبر 2002 جرت الجولة الرابعة، حيث أثيرت القوانين الخاصة بحماية الملكية الفكرية، كما تم التطرق إلى

كيفية التصدي للسرقات وتزييف الاختراعات، وفي إطار هذه الجولة من المفاوضات نوقش موضوع التسعيرة الجمركية، حيث تم الإبقاء على نظام التسعيرة الجمركية (5%،15%،30%) والتساهل مع السعر الثابت التجاري الأعلى 30%، وتم إخضاع التخفيضات المتعلقة بالواردات التجارية إلى التشريع الجزائري والذي يتطابق مع قوانين المنظمة العالمية لتجارة.

الجولة الخامسة: ماي 2003

في شهر ماي 2003 جرت الجولة الخامسة من المفاوضات، حيث ضم الوفد الجزائري 70 عضوا يمثلون الوزارات إضافة إلى قطاع الجمارك وهذا من أجل رعاية مصالح كل قطاع وبالتالي حماية وتحقيق المصالح العليا للاقتصاد الجزائري، كما أكد وزير التجارة(نور الدين بوكروح) سعي الجزائر إلى أقلمة تشريعاتها مع تلك المعمول بها عالميا وسن قوانين الملكية الصناعية وفتح قطاع الخدمات وتكييف نظامها الجمركي مع النظام المعمول به عالميا.

الجولة السادسة: جانفي 2004

جرت الجولة السادسة من المفاوضات في شهر جانفي 2004 بالجزائر، وفي إطار هذه المفاوضات طالبت المنظمة مراجعة التشريعات والنصوص القانونية غير المتطابقة والتي لا تتماشي مع شروط الانضمام إليها، وفي هذا المجال استعمل رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة حقه الدستوري في إصدار تعديلات على النصوص القانونية دون انتظار دورة البرلمان الجزائري الخريفية لمناقشة موضوع التعديل، وعرض بهذه المناسبة السيد نور الدين بوكروح أهم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية الخاصة بتسيير قطاع التجارة الخارجية والتي مست المنافسة العلامات التجارية وحقوق المؤلف، براءات الاختراع، حيث التزمت الحكومة الجزائرية بتكييف هذه النصوص مع قوانين منظمة التجارة العالمية، كما أكدت الحكومة من خلال تصريح المدير العام لوزارة التجارة أن المفاوضات تسير في طريقها الصحيح وبلغت مراحل هامة ومتقدمة.

الجولة السابعة: نوفمبر 2004

انطلقت مفاوضات الجولة السابعة في شهر نوفمبر 2004، حيث ضم وفد الجزائر 36 خبيرا جزائريا يمثلون مختلف الوزارات وهذا برئاسة وزير التجارة السيد نورالدين بوكروح، وارتكزت هذه المفاوضات على كيفية الدخول إلى الأسواق العالمية ومدى التقدم في مجال الإصلاحات الخاصة بالمنظومة التشريعية الجزائرية من حيث تماشيها مع قوانين منظمة التجارة العالمية، وفي إطار هذه المفاوضات طالب الوفد الأمريكي برفع الدعم عن المواد الزراعية وهو الأمر الذي لم يرضي الطرف الجزائري بحجة أن المزارع الأمريكي يتلقى الدعم من الحكومة الأمريكية كما تضمن له المنافسة النزيهة، كما يشار أنه إلى حد هذه المفاوضات تلقت الجزائر أكثر من 3000 سؤال مكتوب.

الجولة الثامنة: فيفري 2005

في 25 فيفري 2005 جرت مفاوضات الجولة السابعة حيث نوقشت المقترحات التي تقدم بها الطرف الجزائري والخاصة بالتعديلات المتعلقة بمجالات الخدمات والاتصال، الفندقة والمياه، كما رد الوفد الجزائري على مجموعة الأسئلة التي طرحت في الجولات السابقة المتعلقة بسياسة الخوصصة المنتهجة والمعايير الدولية الخاصة بالاستثمارات، وسياسة الحماية والنصوص القانونية الخاصة بتسقيف التعريفة الجمركية والخاصة ببعض المواد الصناعية، كما جرت مفاوضات ثنائية بين الجزائر وبعض الدول منها الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا واستراليا وبعض الدول الأعضاء في المنظمة.

الجولة التاسعة: فيفري 2005

من المقرر أن تجرى الجولة التاسعة في جنيف وهذا بين الشهر جوان وجويلية، وتتعلق هذه المفاوضات أساسا بالإجابة عن الأسئلة الخاصة بحماية الملكية الفكرية والصناعية والثقافية خاصة التي طرحت من الجانب الأمريكي والاتحاد الأوربي، وتلقت الجزائر الموافقة من أعضاء المنظمة لإعداد ملف الإنضمام إلى المنظمة.

تاسعا: الآثار والانعكاسات المتوقعة إثر الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

تَعتبر الحكومة الجزائرية أن مسألة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية مرحلة مهمة وضرورية من مراحل الإصلاحات الاقتصادية وهي العامل الذي من خلاله يندمج الاقتصاد الجزائري مع الاقتصاد العالمي، ولكن في ظل هذا التصور لابد من الإشارة أن الانضمام قد يؤثر إيجابا في المدى البعيد على الاقتصاد الجزائري ويعود بفوائد عديدة في مختلف المجالات وله انعكاسات ايجابية على كفاءات الأفراد وتحسين مستوى إنتاجية المؤسسات الجزائرية، كما يوفر الانضمام للمستهلك الجزائري تنوع المنتجات والخدمات وبأسعار معقولة، ومن جهة أخرى قد يؤثر انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية سلبا في المدى القصير على أداء الاقتصاد الجزائري خاصة في ضل المنافسة القوية من طرف المؤسسات العالمية، وتحرير التجارة بالنسبة لاقتصاد يعتمد على قطاع المحروقات قد يدفع الدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض وما ينجم عنه من زيادة الديون وبالتالي الدخول في دوامة التبعية الاقتصادية للخارج، ويمكن تلخيص أهم الآثار الإيجابية والسلبية في النقاط التالية[7]:

1- الآثار والانعكاسات الإيجابية:

سنتطرق هنا إلى آراء المفكرين الاقتصاديين والباحثين الذين يرون الجانب الإيجابي من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتي نلخصها في النقاط التالية:

- تحسين كفاءة الفرد والزيادة في فعالية المؤسسات الإنتاجية وهذا من خلال انتقال الخبرات الفنية و التكنولوجيا المتطورة إلى داخل البلاد.
- توفير السلع الصناعية وتنويعها وبجودة عالية وبأثمان معقولة وهذا نتيجة المنافسة وكذا عامل الترويج والدعاية والإشهار.
- من خلال الانضمام إلى المنظمة تعفى المنتجات المحلية من الرسوم الجمركية وبالتالي تصبح أمامها فرص لخلق المنافذ ومحاولة فرض وجودها في الأسواق العالمية وفي المدى الطويل سيؤدي هذا العامل إلى زيادة حجم الصادرات.
- زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيعها سيؤدي إلى خلق فرص عمل كبيرة وبالتالي التخفيف من حدة البطالة، كما أن فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي يساهم بشكل كبير في تنويع الصادرات الجزائرية.
- تطور خدمات الجهاز المصرفي الجزائري وهذا من خلال تعاملاته مع المصارف الدولية وهو بذلك ضمان وتحفيز للمستثمر الأجنبي للعمل في ظروف تتسم بسهولة العمليات المالية.
- من خلال الاتفاقيات الخاصة بقطاع الخدمات سيكون أما الجزائر فرص كبيرة لتطوير قطاعها السياحي خاصة في ظل امتلاكها لمقومات سياحية كبيرة وتنوع ثقافات مجتمعها ومنه يبرز قطاع السياحة في الجزائر ويصبح مصدر من المصادر الهامة التي تساهم في تدفق العملات الصعبة وزيادة الاحتياطي من الصرف الأجنبي، ويصبح بذلك كأحد العوامل الأساسية التي تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- في إطار الاتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية سيكون أمام الفرد الجزائري فرص الإبداع وتطويره عمله والاعتماد على النفس، ومن خلال تشجيع الدولة لقطاع البحث والتطوير سيسعى المستثمر المحلي بغية الدخول إلى الأسواق العالمية إلى تحسين منتجاته والحصول على علامات تجارية عالية وشهادات عالمية كشهادة الإيزو.
- إن تحرير القيود الجمركية سيؤدي إلى تشجيع التجارة الدولية من خلال حرية دخول وخروج السلع والمنتجات واليد العاملة والأفراد خاصة أصحاب رؤوس الأموال وهو ما يؤدي إلى تدفق حجم الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، كما سيتخلص قطاع الجمارك من أعباء مكوث البضائع في الموانئ والمطارات والحدود.
- إن الانفتاح على العالم سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

2- الآثار والانعكاسات السلبية:

سنلخص في النقاط التالية أهم الآثار السلبية التي قد تترتب عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهذا طبعا حسب آراء الباحثين الاقتصاديين.

- بما أن صادرات قطاع المحروقات تمثل ما يقارب 97 بالمائة من إجمالي الصادرات الجزائرية فهذا يعني أن مسألة الانضمام ستزيد من تبعية الاقتصاد الجزائري من حيث المنتجات الصناعية، كما أن المنتجات المحلية ستسقط في مصيدة التغيرات الاقتصادية العالمية وخاصة في ظل فتح الأسواق الجزائرية أمام السلع الأجنبية وهو عامل قد يدفع ببعض المؤسسات إلى الغلق بسبب كساد الصناعة الجزائرية وما ينجم عن ذلك من تزايد عدد البطالين في الجزائر وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية.
- الانضمام يؤدي إلى تقليص صلاحيات الدولة الجزائرية في تسيير شؤون بعض القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني، وقد يهمل بذلك الدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاقتصاد الوطني وهذا عكس ما يحدث في الدول المتقدمة.
- بما أن أسعار السلع والخدمات ستكون محررة وتتماشى والمؤشرات الاقتصادية العالمية وقد يترتب عن ذلك من ارتفاع في المستوى العام للأسعار وخاصة المنتجات الغذائية والتي تشكل حاليا ما نسبته 25 بالمائة من إجمالي الواردات أي قد تزيد في هذه الحالة فاتورة الغذاء الجزائري، كما أن الانضمام وما يتبعه من تخلي الدولة عن دعم السلع الزراعية سيؤدي إلى نقص الإنتاج المحلي وبالتالي ستتدنى وتضعف القدرة الشرائية للمواطن وفي هذه الحالة أيضا يزيد اهتمام المزارعين الأجانب للعمل من أجل تغطية الطلب المحلي المتزايد.
- في إطار الاتفاقيات الخاصة بالملكية الفكرية والتي تصب في حماية حقوق المؤلفين وأصحاب براءات الاختراع والنماذج التجارية، وبما أن الدول المتقدمة ومنها طبعا الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك 90 بالمائة من براءات الاختراع في العالم ومنه فالصناعة الجزائرية ستتحمل أعباء مالية كبيرة ومكلفة تضعف من مستواها التنافسي، وعلى سبيل مثال نجد قطاع إنتاج الأدوية في الجزائر وبموجب اتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية سينجر عنها أولا ارتفاع أسعار الأدوية عند الاستهلاك وبالتالي زيادة أعباء ميزانية الدولة وثانيا تستمر تبعية الدولة وبنسبة كبيرة للسوق الخارجية، وفي هذا الإطار نجد محاولة العديد من الدول النامية المنضمة للمنظمة العالمية للتجارة السعي للحصول على براءات الاختراع لإنتاج أدوية محمية خاصة تلك المتعلقة بالأمراض المزمنة والمعدية كالايدز والملاريا والسل.
- يترتب عن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة انخفاض كبير في حصيلة الرسوم الجمركية والتي كانت تشكل جزءا هاما من مجموع إيراداتها وبالتالي يتأثر ميزان المدفوعات وقد يتجه نحو العجز.
- تأثر الصناعات الناشئة أو الوليدة سلبا بسبب الانضمام إلى المنظمة إذا لم تكن هناك إجراءات لحمايته من المنافسة الدولية إلى أن يصبح قادرا على مواجهة الشركات الكبرى، فأغلب الصناعات الجزائرية هي صناعات وليدة قد تهددها صناعات الشركات متعددة الجنسيات، وقد بين التاريخ تجارب بعض الدول المتقدمة في مجال حماية صناعاتها الناشئة خاصة في حالة الانفتاح المفرط وفي فتح الأسواق كليا أمام العالم الخارجي.

الهوامش:

1- رعد حسن الصرن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، الجزء الأول ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، 2000

ص 35 .

2- محمود عبد الرزاق، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية،2010، ص138.

3- عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعيه،القاهرة،2003 ، ص 187.

4-محمود عبد الرزاق، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية،2010، ص148.

5- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، الجزء الثاني، دار الرضا للنشر، دمشق، 2000، ص

61.

6- حاشي نوري، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه ، تخصص الاقتصاد والإحصاء

التطبيقي ، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي،

7- سليم سعداوي، الجزائر منظمة التجارة العالمية(معوقات الانضمام وآفاقه)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،

الجزائر، 2008، ص ص 86- 95.

8- عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.

9- السيد محمد أحمد السريتي، عبد الرحمان يسري أحمد، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية،.2009

10_Kindelberger. Charles. P: Economie internationale, Economica Paris 1982.

11_Muiccheielli Jean Luis, Economie Internationale, 2é édition, Paris,Dalloz,1997.

12_Paul R Krugman, Maurice Obstfeld, Economie internationale ,3e édition, Edition de Boeck Universite . Bruxelles.2001.

13- المواقع الإلكترونية الرسمية:

- **موقع المنظمة العالمية للتجارة: www.wto.org**
- **موقع البنك العالمي: www.banquemondiale.org**
- **موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: www. Dhaman.org**
- **موقع صندوق النقد العربي: www.amf.org.org**